CCass,30/06/2004,801

Identification			
Ref 19104	Jurisdiction Cour de cassation	Pays/Ville Maroc / Rabat	N° de décision 801
Date de décision 20040630	N° de dossier 2041/3/1/2000	Type de décision Arrêt	Chambre Commerciale
Abstract			
Thème Expertises et enquêtes, Procédure Civile	Mots clés Violation des droits de la défense, Expertise, Enrôlement du dossier, Cassation, Absence de convocation des parties		
Base légale	Source Revue : Revue marocaine de droit des affaires et des entreprises المجلة المغربية لقانون الأعمال و المقاولات		

Résumé en français

Viola les droits de la défense et doit être cassée, la décision qui ordonne le renvoi du dossier à l'expert sans convoquer les parties puis fixe le dossier à nouveau après expertise sans les convoquer ou se référer à la preuve de leur convocation.

Résumé en arabe

ان المحكمة سبق لها أن أمرت بإرجاع تقرير الخبرة إلى الخبير وأن القضية أدرجت ب دون إشارة لحضور الأطراف أو إعلامهم ثم أخرجت وتضمن محضر الجلسة أن الخبير لم يدل بالتقرير رغم إنذاره فقررت المحكمة إدراج القضية دون أن يقع استدعاء الأطراف أو ما يثبت توصلهم بالاستدعاء، مما يكون معه قرارها قد أتى خارقاً للأحكام الجوهرية للمسطرة ولحقوق الدفاع وعرضة للنقض.

Texte intégral

القرار عدد: 801 المؤرخ في : 30/06/2004، ملف تجاري عدد: 2041/3/1/2000 باسم جلالة الملك بتاريخ: 30 يونيو 2004، إن الغرفة التجارية، القسم الأول، بالمجلس الأعلى، في جلستها العلنية، أصدرت القرار الآتي نصه: بين: التعاونية الفلاحية سيدي علي، في شخص

مملها القانوني بمقرها الاجتماعي بدوار تاوريرت قيادة الباحثة الشمالية إقليم آسفي. النائب عنها الأستاذ الخزامي أحمد المحامي بأسفي والمقبول للترافع أمام المجلس الأعلى. الطالب وبين: مجموعة كوفليم شركة مجهولة الاسم تتقاضى في شخص مديرها وأعضاء مجلس إدارتها بمقرها الاجتماعي الكائن بشارع مولاي سليمان رقم 73 الدار البيضاء الجاعلة محل المخابرة معها بمكتب الأستاذان طرحالي حسن ولحسن ابزب محاميان بالجديدة والمقبولان للترافع أمام المجلس الأعلى. المطلوبة بناء على العريضة المرفوعة بتاريخ 23/05/2000 من طرف الطالبة المذكورة بواسطة نائبها الأستاذ الخزامي والرامية إلى نقض القرار عدد 1587 الصادر بتاريخ 01/06/1999 في الملف عدد: 1306/96 عن محكمة الاستئناف بأسفي. وبناء على مذكرة الجواب المودعة بتاريخ 06/05/2004 من طرف المطلوب ضدها النقض بواسطة دفاعها الأستاذان طرحالي وابزي محاميان بالجديدة والرامية إلى رفض الطلب. وبناء على الأوراق الأخرى المدلى بها في الملف. وبناء على قانون المسطرة المدنية المؤرخ في 28 شتنبر 1974. وبناء على الأمر بالتخلي والإبلاغ الصادر 24/05/2004. وبناء على الإعلام بتعيين القضية في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ 30/06/2004. وبناء على المناداة على الطرفين ومن ينوب عنهما وعدم حضورهم. بعد تلاوة التقرير من طرف المستشار المقرر السيدة الطاهرة سليم، والاستماع إلى ملاحظات المحامي العام السيدة فاطمة حلاق. وبعد المداولة طبقا للقانون. حيث يستفاد من اوراق الملف ومن القرار المطعون فيه أن الطالبة تقدمت بتاريخ 29/03/1993 بدعوى تعرض فيها أنها تعاقبت مع المطلوبة للعمل على تصدير منتوجاتها الفلاحية لبيعها بالخارج التي تعهدت بذلك وتحويل الثمن للطالبة عند بنكها الذي هو البنك المغربي للتجارة الخارجية بعد خصم المصاريف، وأنها لم تعمل على تحويل عدد من المبالغ المتحصلة من البيع، لذلك التمس الحكم تمهيدا بتعيين خبير مختص لمحاسبة الطرفين، فأمرت المحكمة الابتدائية بأسفي بإجراء خبرة حسابية أنجزها السيد بوشامة الذي تبين له مديونية المدعية بمبلغ 870.939.34 درهم في مواجهة المدعى عليها التي تقدمت بطلب مقابل مؤدى عنه بتاريخ 19/09/1997 رام للحكم لفائدتها على المطالبة بأداء المبلغ المذكور 870.939.34 مع فائدته القانونية من الخبرة، ثم أصدرت المحكمة حكما تمهيدا بتاريخ 18/12/1994 يقضي بإجراء خبرة أنجزها الخبير السيد أفندي وعلى إثرها تقدمت المطلوبة بطلب إضافي مؤدى عنه بتاريخ 29/15/1995 رام إلى الحكم على الطالبة بأدائها لها مبلغ 377.330.00 درهم، في حين تقدمت هذه الأخيرة بطلب بعد الخبرة مؤدى عنه بتاريخ 13/12/1995 رام إلى الحكم على المطلوبة بأدائها لها مبلغ 1.467.447.22 درهم، ثم أصدرت المحكمة الابتدائية بتاريخ 20/03/1996 حكما قطعيا قضى على المطلوبة بأدائها للطالبة المبلغ المذكور ورفض الطلبين المضادين، ألغته محكمة الاستئناف بمقتضى قرارها المطعون فيه وقضت من جديد على الطالبة بأدائها للمطلوبة مبلغ 860.212 درهم مع الفائدة القانونية من تاريخ صدور القرار بعد أن أمرت المحكمة تمهيدا بإجراء خبرة حسابية. فيما يهم الوسيلة الثانية المتخذة من خرق قواعد للمسطرة أضرت بالطالبة، ذلك أن الثابت من خلال سير إجراءات القضية أن المحكمة لم تقتنع بتقرير الخبير المزغدي سعيد لعدم قانونيته فأصدرت قرارا بإرجاع التقرير إليه لإعادة إنجاز وإحالة الملف على المقرر لتوجيه إنذار للخبير لإنجاز الخبرة فبقي الملف ين يدي المقرر في انتظار قيام الخبير بالمطلوب الذي لم ينجز وظلت الطالبة تنتظر مبادرة هذا الأخير وزيارة مقراتها للاطلاع على دفاترها التجارية وللإدلاء ببياناتها المثبتة لدائيتها، إلى أن علم دفاعها صدفة بإدراج القضية في المداولة دون إشعاره أو تبليغه بتقرير الخبرة ودون صدور قرار التخلي، وهذا ثابت من محضر الجلسة الذي يفيد أن الملف أدرج بجلسة 04/03/1999 دون إشارة لمحضر الأطراف أو إعلامهم فتأخر لجلسة 11/05/1999 وتضمن المحضر أن الخبير لم يدل بتقريره رغم إنذاره، وأن المداولة في 01/06/1999 وبإدراج دفاع الطاعنة إلى تقديم طلب إخراج القضية من المداولة لإثبات حقوقها وإبداء دفعها الذي لم تعره المحكمة اهتماما الأمر الذي يكون معه القرار المطعون فيه قد خرق قاعدة الحضورية والعلنية وترتب عنه ضرر للطالبة نتج عنه حرمانها من تقديم طلب استبدال الخبير أو تقديم وثائقها ودفاترها المحاسبية أمام القضاء مما يعرض القرار للنقض. حيث يتبين أن المحكمة سبق لها أن أمرت بإرجاع تقرير الخبير المزغدي سعيد إليه وأن القضية أدرجت بجلسة 04/03/1999 دون إشارة لحضور الأطراف أو إعلامهم ثم أخرت لجلسة 11/05/1999 وتضمن محضر الجلسة أن الخبير لم يدل بالتقرير رغم إنذاره فقررت المحكمة إدراج القضية في المداولة لجلسة 01/06/1999 دون أن يقع استدعاء الأطراف أو ما يثبت توصلهم بالاستدعاء مما يكون معه قرارها قد أتى خارقا للأحكام الجوهرية ولحقوق الدفاع وعرضة للنقض. حيث إن حسن سير العدالة ومصصلحة الطرفين يقتضيان إحالة الملف على نفس المحكمة. لهذه الأسباب قضى المجلس الأعلى بنقض القرار الصادر عن محكمة الاستئناف بأسفي بتاريخ 01/06/1999 في الملف المدني عدد 1306/96 وإحالة الملف على نفس المحكمة مصدرة القرار للبت فيه من جديد وهي مكونة من هيئة أخرى طبقا للقانون، وتحميل المطلوب الصائر. كما قرر إثبات حكمه هذا بسجلات المحكمة المذكورة إثر الحكم المطعون فيه

أو بطرته. وبه صدر القرار وتلي بالجلسة العلنية المنعقدة بالتاريخ المذكور أعلاه بقاعة الجلسات العادية بالمجلس الأعلى بالرباط. وكانت الهيئة الحاكمة متركبة من السيدة الباتول الناصري رئيسا والمستشارين السادة: عبد اللطيف مشبال مقررا وزبيدة التكلانتي وعبد الرحمان مزور عبد الرحمان المصباحي وبمحضر المحامية العامة السيدة فاطمة الحلاق وبمساعدة كاتبة الضبط السيدة فتيحة موجب.